المجلة السياسية والدولية

**اسم المقال:** عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. والآفاق المستقبلية
**اسم الكاتب:** د. أحمد فاضل جاسم داود
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/library/2201
**تاريخ الاسترداد:** 2025/05/06 01:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# ((عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣
# دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية ... والآفاق المستقبلية ))

الدكتور أحمد فاضل جاسم داود

**المقدمة ..**

من المعلوم كان العراق منذ تأسيسه كدولة مستقلة عام م من أوائل البلدان العربية التي انطلقت في بناء مجتمع مدني يقوم على أسس اقتصادية واجتماعية واضحة المعالم والحدود والتي أخذت بنظر الاعتبار الطبيعة التاريخية والجغرافية والدينية والتقاليد والأعراف لسكان وشعب العراق. أستطاع العراق في ظل جهود استثنائية وظروف صعبة من بناء العديد من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدءا بالمؤسسة العسكرية ومؤسسة التربية والتعليم وبعض المؤسسات الاقتصادية ذات التعامل اليومي مع المواطنين والتي كانت قائمة أثناء حقبة الحكم الملكي (

) فتحقق البناء الإنساني والاجتماعي رغم محدوديته) إلا أنه كان بخطوات ثابتة ومدروسة تعكس مستوى المرحلة التاريخية آنذاك والجهود المبذولة منذ بدايات التأسيس على حد قول الملك فيصل الأول ( أقول وقلبي ملأن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد بل توجد تكتلات بشرية خالية من إي فكرة وطنية متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية ( لا تجمع بينهم جامعة ( سامعون للسوء ميالون للفوضى مستعدون دائما للانقضاض على أي حكومة كانت ( نحن نريد إن نشكل من هذه الكتل شعبا نهذبه ونعلمه ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف يجب أن يعلم أيضا عظم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل )) * .

بعدها مر المجتمع العراقي بمرحلة الجمهوريات المتعاقبة ما بعد عام م والتي توالى على حكم العراق خلالها خمسة رؤساء فكانت إرهاصات المجتمع العراقي متداخلة وذات أبعاد متعددة تنازعه عوامل الاستقرار تارة وعوامل عدم الاستقرار تارة أخرى إلا إن المجتمع لم يخرج عن هويته وذاتيته الوطنية وقبوله بالآخر والتشارك معه ورغبته الجامحة في المحافظة عليها كما لم يكن داخل العراق تحديدا من يبتغي غير ذلك . لكن الظروف التي وقع فيها العراق ما بعد عام

م وترسبات الاستبداد السياسي وصولا إلى عام م جعلت المجتمع العراقي في مواجهة تحديات كبيرة فرضت نفسها على واقع مواطنيه وأصبغتم بصبغتها ودفعت م إلى التفكير بالمطالبة بالحرية والحقوق التي امتدت إلى التفكير بالخلاص تلتها مرحلة ما بعد عام م مرحلة الاحتلال الأمريكي وما حصل من تغييرات في البني والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أثرت على المجتمع العراقي بما أفرزته من أثار سلبية دفعت به إلى حالة عدم الاستقرار حولت الاتجاهات وغيرت البوصلة فبدلا من أن تطبق الحرية بمعناها الوطني في حدود الشرع والقانون حدث ما لا يرجى فعله وما لا يتوقع تحقيقه حدثت الفوضى السياسية وتراجع التغيير الديمقراطي بفعل العامل الخارجي عن تحقيق أهدافه في بناء الدولة المدنية والمجتمع المدني المتحضر .

**أهمية البحث** : تعرض العراق منذ عام م وما قبله إلى العديد من الأزمات المجتمعية أو التي انعكس بشكل جذري على المجتمع العراقي من خلال تأثيرها بشكل كبير على جوانب الحياة المختلفة وأصبغنها بسماتها السلبية ، إذ وقع الفرد العراقي كجزء مكون في المجتمع العراقي تحت ضغوطها وتحت أثارها السلبية المتعددة ، عوقت من تطوره وحددت الفرص إمامه نحو تقده ونموه وحولته في بعض الأحيان إلى أنه غريب في وطنه وفاقدا لأبسط أسياسيات العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة والحقوق . لقد عاش العراقيين أزمات عديدة بدءا بأزمتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية مرورا بالأزمات الطبيعية ، فعندما تمطر السماء تغلق الطرق بسبب الفيضانات البسيطة ولا

يجد الكثير منهم المأوى أو المسكن فضلا عن الإمراض والأوبة ، عجزت الدولة أو الحكومة عن التعامل معها كما في حالة العشوائيات ومياه الصرف الصحي وارتفاع الأسعار وقلة الرعاية الصحية والفساد المالي الذي طال كل مجلات الحياة وأهدرت بسببه موارد البلد وثرواته ، تلك الأزمات مجتمعية أثرت على الواقع المجتمعي وسببت عدم استقراره بعد ما غابت الحلول الجذرية والمعالجات النهائية وهي وان وجت فإنها لا ترتقي إلى مستوى الحل النهائي ولم تأخذ طريقها الكافي لإنهاء كل تلكم المشكلات بشكل الذي أصبح المواطن العراقي يشعر بعجز الإدارة الحكومية عن معالجة تلك الإشكاليات وعجزه أيضا عن إقناعه بمعالجتها مستقبلا فمرور موكب احد المسؤلين على سبيل المثال يعني تعطيل المرور ومصالح الناس إضافة إلى الازدحام والسيطرات العسكرية التي أضرت الناس وضيعت وقتهم . إن واقعنا المجتمعي يشهد بما لا يقبل الشك إن تلك المشكلات والأزمات ألهت المواطن العراقي عن العديد من القضايا الهامة في المجتمع من جهة وجعلته أقل أمانا واقل إحساسا بالاستقرار والعيش بأمان من جهة أخرى .

**هدف البحث** : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على حالة عدم الاستقرار المجتمعي في العراق والتي عاني ومازال يعاني منها المجتمع ، هل جاءت بدوافع وأسباب سياسية بحتة أم أن هناك أسباب اقتصادية واجتماعية أسهمت وتضافرت مع الأولى في إحداث عدم الاستقرار . كما ويهدف البحث أيضا إلى استقراء محدد لمستقبله وفقا لمشاهد وسيناريوهات تحدد المستقبل القريب والمتوسط والبعيد .

**إشكالية البحث** : تنطلق إشكالية البحث من الحاجة لتحقيق توافق وطني كبير للنهوض بواقع المجتمع العراقي وضمان تخلصه من حالة عدم الاستقرار وصولا إلى بناء دولة مدنية ديمقراطية ومجتمع مدني يسوده القانون والعدالة الاجتماعية بعيدا عن المحاصة الطائفية والسياسات المرتبطة ـا التي أخرت تقدم العملية السياسية والديمقراطية نحو أفاق أرحب باتجاه ترسيخ دورها .

**فرضية البحث** : إن تقدم إي مجتمع يعتمد على قدرته وقابليته على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وتطويرها لخدمته واعتماد الاستراتيجيات اللازمة التي تحقق التقدم لذلك المجتمع وتعزز جذوره وتقوي أركانه وان هذه الاستراتيجيات ماهية إلا أسس تؤمن الاستقرار المجتمعي وانعدامها سيؤدي إلى عدم استقراره وتراجعه عن تحقيق أهدافه التي أولها الشعور بالمواطنة الحقيقية ضمن مجتمع مدني يعتمد على أسس وقيم اجتماعية وأخلاقية رصينة .

لذلك تحاول فرضية البحث الإجابة على التساؤلات الآتية

. ماذا نعني بعدم الاستقرار ؟

. ما التحديات الداخلية والخارجية المؤدية إلى عدم الاستقرار ؟

. ما مستقبل الواقع المجتمعي العراقي ؟

**منهجية البحث** : تم الاعتماد على المنهج الوصفي في وصف وتحديد ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي في ليتها وتوضيح أسبا ـا وصولا إلى النتائج من خلال الاستنتاجات المطروحة في نهاية البحث .

هيكلية **البحث** : يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وتوصيات إذ يتناول المبحث الأول ، مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، بينما يتناول المبحث الثاني ، التحديات الداخلية والخارجية المسببة لحالة عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ، أما المبحث الثالث فيتناول مستقبل عدم الاستقرار المجتمعي في العراق من خلال طرح مشهدين تحدد مستقبل المجتمع العراقي على المدى القريب وعلى المدى المتوسط وعلى المدى البعيد . ومن ثم تحديد أهم المعالجات اللازمة والضرورية للخروج من أزمة المجتمع العراقي ومن ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات .

**المبحث لأول : (( مفهوم عدم الاستقرار المجتمعي ))**

عرفت المجتمعات الإنسانية حالات عديدة من عدم الاستقرار تزامنت مع تعرضها لظروف سياسية أو اقتصادية كان العامل المشترك فيها التقلبات السياسية وكثرتها وانعكاسها على الواقع المجتمعي مع وجود الأزمات الاقتصادية التي تزامنت مع الأزمات السياسية لتعكس بدورها على الواقع الاجتماعي ، ومن المؤكد أن الاستقرار والتقدم والنجاح السياسي والتنمية والنمو الاقتصادي الناجح سيعكس بالإيجاب على استقرار الواقع الاجتماعي وزيادة رفاهيته ، لكن عادة ما يحصل العكس فتدفع الشعوب ثمن تلك الأزمات ومنها شعبنا العراقي . وأمام تلك المعطيات يطرح السؤال الآتي نفسه هنا ، ما المقصود بعدم الاستقرار ؟

في الواقع إن مفهوم عدم الاستقرار هو مفهوم نسبي ولا يتحدد وفق مؤشر واحد أو مجموعة مؤشرات فهو يوجد إذا ما توفرت إي مؤشر من المؤشرات المؤدية إلى عدم الاستقرار الذي يأخذ إشكالا ثلاثة لعدم الاستقرار المجتمعي ، كعدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي يقود في نهاية المطاف إلى عدم استقرار مجتمعي ( المجتمع ككل ) . الكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية أعطوا تعريفات مختلفة لمفهوم عدم الاستقرار وبدلالات متعددة ومنهم من ربط إحداث الماضي بالحاضر ، فالدكتور محمد عابد الجابري يعرفه بدلالة القدرة وبأنه عدم قدرة الحاكم أو الحكام في كل دولة من الدول العربية على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معه أو الخاضعة له من جهة ثانية ، من خلال تأكيده على إن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو العائلة بالدرجة الأولى وهو ينتزع إلى الولاء العصبوي فالملك أو الرئيس يخضع لعصبية قبلية وان ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها ويضعف الحاكم الذي ينتمي إليها ، فإذا ما فقد ولاء القبائل الأخرى أو الخاضعة له أو المتحالفة معه سيؤدي ذلك إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريب ، إي عدم الاستقرار السياسي ( () .

ويعرفه صموئيل هنتنغتون بدلالة المعادلة مفادها عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية ، إي ببساطة إن عدم الاستقرار السياسي يزداد بزيادة المطالب السياسية وعدم قدرة المؤسسات السياسية عن الاستجابة ( () .

إن هذا التعريف يدل أن هناك تناسب طرديا بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار هو إن الاستقرار السياسي لا يمكن توفيره باستخدام القوة والعنف الذي يقمع معارضي النظام ، لان القوة ليست باستطاعتها إلغاء المطالب السياسية فهذه المطالب تظل قائمة وموجودة بل تزداد في واقع الآمر وقصارى ما تفعله القوة هو منعها من التعبير عن نفسها عبر الوسائل المختلفة ما يعني استمرار انعدام الاستقرار واقعيا ، وان حالة الغليان الداخلية تندر بانفجار منتظر في كل لحظة . وهناك من عرف الاستقرار وعدم الاستقرار بدلالة الخطة الإستراتيجية على الصعيد الدولي ويطبق نتائجه على المستوى المحلي للدولة ، بأنه مصطلح متقلب ومانع وضبابي إلى درجة أصبح المصطلح معها إشكاليا ولاسيما إن الاستقرار وعدم الاستقرار ليس حالتين مطلقتين ولاسيما في نظام متذبذب للتعددية القطبية ( () .

وعرفه الدكتور محمد عبد الرحمن حسن بدلالة قابلية النظام من خلال عدم قدرة وقابلية النظام السياسي نفسه على التعامل مع الأزمات التي تواجه بنجاح وعدم قدرته على إرادة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله إن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من وتناقص شرعيته وكفائتة من جهة ثانية . فإن هذا التعريف يدرك أن وجود التناقض في المجتمع مع استطاعه السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار . لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه فسيقود ذلك إلى عدم استقرار

سياسي وتناقص شرعية النظام بحيث يصبح أمر تغيره مقبولا من قبل بضعة مؤثرات داخل المجتمع . حتى وان كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات نابحة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع ( () .

ويعرفه السيد جابر نعمة بدلالة الاستقرار السياسي نفسه من خلال أخذ المفهوم المعكوس لمفردة الاستقرار السياسي فهو قدرة النظام على التعامل مع الصراعات والأزمات داخل المجتمع ، بحيث تتم السيطرة عليها والسعي لعدم تفاقمها ومدى تحقق الإصلاح والعدالة الاجتماعية في المجتمع ، وعكس ذلك فأنه بالتأكيد عدم الاستقرار ( () .

أما نيفين مسعد عبد المنعم فترى أن عدم الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لأن اللجوء أليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها ، كما لا يرتبط بغياب التغير السياسي أو بتدرجه وإنما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه ، لان من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وان اقترن بالعنف السياسي وان وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته . كما ويعرفه عبد الله خليفة بان عدم الاستقرار السياسي هو تولد أحدى أو كل مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تقود إلى عدم الاستقرار المجتمعي ، وهي كعدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة أو عدد الاضطرابات العامة أو وجود حرب أهلية أو وجود عدد من الأزمات الاقتصادية أو الحكومية داخل البناء السياسي ، فضلا عن عدد عمليات التغيير التي تتم في أجهزة الدولة وكذلك عدد أعمال الشغب داخل الدولة وعدد الانقلابات أو الثورات الشعبية أو عدد المظاهرات للحكومة وعدد القتلى الذين لقوا مصرعهم وعدد المرات التي تم فيها تحريك القوات المسلحة وهناك مؤشرات خارجية كعدد الاتهامات الموجهة للدولة من دول أخرى ( () .

والبعض يعرف عدم الاستقرار بدلالة التعددية الثقافية التي يتمتع ا المجتمع وتنوعه وعدم تجانس المكونات التي يتألف من ألونها الطيف المجتمعي عاملا من عوامل عدم الاستقرار ، ففي العراق فإن عدم الاستقرار يعود أيضا إلى التعددية التي يزخر ا البلد، لكن البعض يرى أن هذا التعريف ضعيفا لان هناك الكثير من الدول تتمتع باستقرار مجتمعي مثل الولايات المتحدة وانكلترا وسويسرا وأستراليا، إلا أن الآمر نسبي إذ توجد في عالم الجنوب نماذج عديدة تكون فيها التعددية ومشكلة الأقليات سبباً مباشرا في عدم الاستقرار المجتمعي كما في السودان ولبنان وتركيا وإيران والعراق واليمن وعدد من الدول الإفريقية مثل نيجيريا وراوندا والسودان ومالي والكونغو براز وفيل وغيرها. من كل ما تقدم من التعريفات يتبين لنا إن عدم الاستقرار المجتمعي من أكثر الظواهر شيوعا في بلدان عالم الجنوب وان هذا المفهوم من أكثر المفاهيم السياسية ذات الدلالات الاقتصادية والاجتماعية المليئة بالغموض والتعقيد والنسبية أيضا، هذا المفهوم وبما يصفه البعض بأنه عدم الاستقرار السياسي المرتبط بصور وأشكال عدم الاستقرار الحكومي للدولة ومحيطها وبيئتها، فضلا عن الانتقال في شكل الحكم من نظام معين إلى آخر، من العسكري إلى المدني ومن الملكي إلى الجمهوري ويأخذ مظاهر عديدة كالعنف السياسي والعنف الاجتماعي المرتبط بالطائفية والصراعات العرقية واضطرابات واغتيالات وحروب أهلية وحركات انفعالية .

والكثير من الباحثين ركزوا في بحوثهم بدراسة ظاهرة عدم الاستقرار في البلدان النامية التي عانت من عدم الاستقرار السياسي معتمدين على الكثير من المؤشرات وكان من أهمها ، عملية انتقال السلطة فيها والتي لم تكن في اغلبها بطريقة سلمية ، إنما كانت الانقلابات العسكرية هي ما يميزها ، فعلى سبيل المثال شهدت البلدان النامية من عام وحتى عام م نحو  انقلابا ، ومؤشر درجة شرعية النظام السياسي وقوته ومدى مقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة من خلال دفاعه عن البلد ضد الاعتداء الخارجي وأمن المجتمع ، ومؤشر محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية ، ومؤشر نسبة الاستقرار البرلماني والديمقراطية وتدعيم المشاركة ، ومؤشر غياب العنف واختفاء

الحروب الأهلية أو الحركات الانفصالية والتمردات ، ومؤشر نجاح السياسات الاقتصادية للنظام من عدمه ، ومؤشر الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الفرعية ( () .

في العراق هناك مؤشرات سياسية عديدة أسهمت في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعي بفعل عوامل مختلفة أهمها ، إشكالية التداول السلمي للسلطة وشرعية النظام من حيث قبوله من قبل عامة الشعب ومدى تقبل النظام في المجتمع والسلطة السياسية القائمة ومدى قدرتها على تحقيق مصالح المجتمع ورعايتها وتوفير الخدمات ، والصراعات السياسية الداخلية ومدى سيادة القانون وتطبيقه ، ومدى استقرار السلطات من عدمه من حيث الخلط بين الصلاحيات والتجاوز بين أدوار السلطات ، فضلا عن الولاء الوطني من حيث مدى قوته أو ضعفه فكلما كان قويا أدى إلى القبول والتعايش والعكس صحيح ( () .

وعلى صعيد آخر، يعد حاليا المعيار الأمني من أهم مؤشرات قياس الاستقرار وعدم الاستقرار ، فالمجتمعات غير المستقرة سياسيا هي التي تشهد اضطرابات وتحولات أمنية ، لان ذلك الاضطراب الأمني هو نتيجة حتمية لعدم الاستقرار ، في حين أن الاستقرار الاقتصادي يعتمد على الوضع السياسي والأمني في المجتمع ، لأنه يعتمد بشكل أساس على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي ، ذلك إن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت وغير متراخ وإن قلت تلك الإخطار . وعلية فإن الإخطار الأمنية هي الأكثر تأثيرا على الوضع الاقتصادي في المجتمع لأنها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح أفاق جديدة نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع ( () . ) .

يأخذ عدم الاستقرار المجتمعي في العراق دلالاته من عدة مستويات هي

أولاً. عدم الاستقرار السياسي ، والذي يعد الأساس الأول لما يعانيه المجتمع العراقي من عدم الاستقرار ، إذ أن التغيير الذي حصل في عام  بفعل العامل الخارجي من خلال استخدام القوة العسكرية للولايات المتحدة كان له الدور الكبير في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعي ، ناهيك عما كان يعانيه المجتمع العراقي سابقا من سلسلة حروب غير مبررة أضرت بالمجتمع العراقي أيما ضرر ، فكان لعدم الاستقرار السياسي ذلك أثارا بالغة الخطورة على المجتمع العراقي ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي هي حالة الانتقال من النظام الشمولي الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي التي أدت إلى ولادة العنف المجتمعي بكل أشكاله سواء على صعيد الطائفة أو على صعيد الأسرة وشرعية النظام والصراعات الحزبية وأزمة الهوية والشعور بالاغتراب والولاء الوطني ومدى تحققه من عدمه فضلا عن ضعف البناء المؤسسي والخلط والتصادم بين السلطان القائمة في النظام السياسي والقفز على بضهما البعض ، والتي سيتم تناولها في المبحث الثاني .

ثانياً . عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يتمثل بوجود مؤشرات عديدة كانعدام التنمية الاقتصادية الحقيقية ، الاقتصاد ألريعي ، فشل التخطيط الاقتصادي وسيادة مشاريع غير ذات جدوى التراجع في النمو الاقتصادي وانعدام الاستثمارات الخارجية والفساد المالي الذي أدى إلى التراجع والضعف في كل الجوانب الاقتصادية ، فضلا عن التراجع الكبير في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات . كل ذلك أدى إلى انتشار البطالة والفقر بنسبة مرتفعة واختلاس الأموال وتوظيفها والتعامل مع شركات وهمية .

ثالثاً . عدم الاستقرار الاجتماعي ، هو الجزء الأخير من سلسلة عدم الاستقرار المجتمعي أو بالأحرى هو الحلقة الأخيرة من حلقات عدم الاستقرار المجتمعي المترابطة بداية بعدم الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي والأخير الاجتماعي ، فانعدام الاستقرار السياسي دفع إلى حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي وأحيانا يحدث العكس في الكثير من دول عالم الجنوب فالسياسات الاقتصادية الفاشلة وعدم القدرة على التوظيف والتشغيل وعدم القابلية على الاستجابة للمطالب

الجماهيرية ( الاقتصادية المتزايدة ) بالتأكيد سيدفع نحو الخروج والتظاهر أو اللجوء إلى إعمال العنف أو الشغب ضد النظام السياسي القائم ومن ثم يخلق حالة عدم الاستقرار السياسي واللذان يدفعان بدورهما إلى حدوث عدم الاستقرار الاجتماعي لذي يعد الحلقة الأخيرة من عدم الاستقرار المجتمعي . وحسب المعادلة المبينة هنا

**صراع سياسي + تراجع اقتصادي اجتماعي**

**= عدم الاستقرار المجتمعي .**

**المطالب الشعبية المتزايدة**

**المبحث الثاني : (( التحديات الداخلية والخارجية لعدم الاستقرار المجتمعي في العراق ))**

عاش العراق منذ شهر نيسان عام )) م مرحلة جديدة سجلت واقعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مختلفا عن المراحل السابقة ما قبل عام )) م واقعا أحدثته ظروف المرحلة بتغييراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على استقرار المجتمع العراقي ودفعته نحو حالة عدم الاستقرار ، وأسهمت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي داخلية في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعي وعلى ثلاثة مستويات ( عدم الاستقرار السياسي( عدم الاستقرار الاقتصادي ، عدم الاستقرار الاجتماعي ) ، وصولا لتأثير العوامل الخارجية على واقع المجتمع العراقي ودرجة استقراره . وفيما يلي توضيح تلك العوامل أو التحديات وفقا للمطلبين الآتين أولا . العوامل الداخلية . ثانياً . العوامل الخارجية .

**أولا : العوامل والتحديات الداخلية .**

أسهمت العوامل الداخلية بما أفرزته من أثار خطيرة في خلق وتوليد ظاهرة عدم الاستقرار المجتمعي التي انعكست على واقع المواطن العراقي وكان لها الأثر البالغ في أرباك حياته اليومية وشلها وتأخر تقدمه وتطوره وارتقائه نحو آفاق أرحب .وتقسم هذه العوامل على ثلاثة أصعدة هي

**أ . على الصعيد السياسي (عوامل عدم الاستقرار السياسي ) .**

) . ترسبات الاستبداد السياسي ، التي كان لها الدور الكبير في التأثير على المجتمع العراقي ، وكان أثرها سلبيا بشكل زرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة والتي لم تسعى في حينها إلى بناء مواطن حر يمتلك الإرادة الحقيقية في التعبير وإبداء الرأي بقدر ما كانت تسعى إلى بناء مواطن خنوع يخاف من السلطة السياسية القائمة ويخشى منها . فعلى سبيل المثال سعى النظام السياسي السابق إلى صهر إفراد المجتمع العراقي جميعهم في بوتقة الحزب الواحد الذي أمتد تأثيره إلى كل جوانب الدولة ومؤسساتها فضلا عن النواحي الأساسية للمجتمع وحياة المواطنين اليومية . لذا أدى ذلك إلى هيمنة السلطة السياسية وغياب الثقافة المجتمعية وانزوائها تحت تأثير أفكار الحزب الواحد وشعاراته السياسية وتكرس بدلاً عنها ثقافة الاستبداد التي تبرر احتكار السلطة من قبل الحاكم والخضوع المجتمعي له . وعليه فافتقار المجتمع العراقي إلى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد أدنى من الإرادة الجمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الإطار المناسب لتوفيق بينها أدى إلى ضعف النضج السياسي بسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي ، إذ يحمل مشهد الديمقراطية في العراق اليوم أرثاً ثقيلاً من ملامح عدم الاستقرار السياسي وتراجعت القيم المدنية والتي باتت أشبه بالسلوكيات المتجذرة في الوعي الجمعي العراقي ( . ) . . هذا يشكل تحديا بوجه بناء المجتمع العراقي الصحيح ومن ثم يولد حالة من حالات عدم الاستقرار التي أفرزت نتائجها عند الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية ما بعد عام  تحديدا .

. مرحلة الاحتلال الأمريكي التي تعرض لها العراق والمجتمع العراقي ككل أدت إلى نوع غريب من الحروب لم يألفها سابقا العراق باستثناء الاحتلال البريطاني أوائل القرن العشرين الماضي ، هذا الاحتلال سعى إلى نقل البلاد والمجتمع من الحكم الانفرادي الاستبدادي ذات الحزب الواحد إلى النظام الديمقراطي ذات التعددية السياسية ، من خلال تكوين عملية سياسية ديمقراطية أسهمت اعتبارات عديدة في تشكيلها ، والتي لم تقوم على أساس وجود نظرية سياسية فعانت من تحديات ذات طابع دستوري . قانوني لذا أدى الانتقال السريع نحو الديمقراطية إلى الاعتماد على بناء دستوري . قانوني سريع ومن دون أن يأخذ الوقت الكافي في الدراسة والتعمق بسبب إرادة سلطة الاحتلال الأمريكي آنذاك والتي أدت وبسبب قوانينها اللاحقة إلى أخفاق النخب والكتل السياسية العراقية في التوصل إلى اتفاقيات وطنية تتناسب وتتناغم مع مشروع التحول الديمقراطي للانتقال من مرحلة النظام الشمولي إلى مرحلة النظام الديمقراطي ألتعددي ، قامت سلطة الاحتلال المؤقتة والتي كان يرأسها آنذاك السفير الأمريكي بول بريمر الحاكم المدني للعراق بإصدار قانون إدارة الدولة المؤقت عام والذي تضمن التشريعات المهمة في بناء مؤسسات الدولة العراقية وحسب المادة من هذا القانون لتوزيع السلطات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية ( ) . فضلا عن الخلل الكبير في التشريعات المعجلة التي لم تنتج مجلس نواب فاعل لا على المستوى التشريعي ولا على المستوى الرقابي وخاصة مجلس نواب عام ) . م وأضطر بحكم تكوينه إلى التخلي عن أحد أهم مبادئ النظام البرلماني وهو الأغلبية السياسية والأقلية المعارضة وتم عمليا التحول إلى النظام ألتعددي التوافقي القائم على أساس المكونات الاجتماعية القومية والدينية والمذهبية والجغرافية مما افقد هذا المجلس القدرة على تشريع قوانين أساسية مثل تعديل الدستور وقانون الانتخاب وتشريع قانون الأحزاب وفشل النظام الرقابي البرلماني أو محدوديته في محاسبة السلطة التنفيذية ( ) . مما كان له الأثر الواضح في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي المؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي .

( . أسهمت الأحزاب السياسية في خلق حالة عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ، إذ إن مهمة الأحزاب السياسية هو جعل العامل البنيوي الداخلي منسجما ومتطلبات بناء المجتمع الحقيقي ، إذ لا يمكن للصيرورة الاجتماعية أن تأخذ طابعا إنسانيا دون إحداث تغييرات شاملة في منظومة الوعي لان معظم الأحزاب السياسية العراقية اليوم تعاني من ضعف استيعاب مفهوم القراطية وما هي إلا مجرد واجهات لشخصيات طائفية أو سياسية أو عشائرية وهي لذا غير قادرة على تجاوز هذه الإطارات المجتمعية باتجاه الأفق السياسي الرحب مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر أليها كمنظمات جماهيرية تتبنى عملية التحديث المجتمعي وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت أركان المجتمع ( ) ) . فهي لم تكن أحزاب مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق مما كان لها الأثر البارز في خلق أزمة الهوية من جهة وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية ناهيك عن الصراعات فيما بينها والتي سببت بدخول العراق في موجة العنف الطائفي المدعوم خارجيا . فلم تكن ممارسات الأحزاب العراقية تقود إلى الديمقراطية سواء في تعاملها مع الأحزاب الأخرى أو كونها صاحبة السلطة أو في المعارضة السياسية أو داخل أنظمتها الداخلية ، مما أدى إلى تشرذم الحياة السياسية من دون وجود قانون أحزاب ينظم عملها من حيث عددها وكثرتها ، لذلك يمكننا في هذا الصدد أن نذكر سمات تلك الأحزاب وبالشكل الذي أدى إلى الإضرار بالاستقرار المجتمعي وهـــي ( ٠)

أ . افتقادها لشروط الحزب الديمقراطي وخاصة في حياتها وتنظيماتها الداخلية ، كما يمكن إن نطلق عليها تسمية الطاردة للديمقراطية لان زعاماتها إما وراثية أو أسرية أو شخصية ذاتية مستبعدة عن قاموسها السياسي فكرة قيادة الحزب سلميا عن طريق الانتخاب وهو ما ينسجم وفلسفة الأحزاب الديمقراطية .

ب . فقدانها للشفافية والنزاهة وقبول الآخر وإلغائها لمبدأ النقد الذاتي وجنوحها أو تغليبها للصراع بدل الحوار . فمنذ عام م أصبحت حالة النزاع أو الصراع بين الأحزاب السياسية وقادة كتلها هي السمة الغالبة في ظل نزاع تنافسي جماعي على الحصص والمنافع والرغبة بالسيطرة والاستحواذ على إعادة توزيع الموارد الاجتماعية والاقتصادية . لسياسية في العراق ، إذ أن هناك أقلية حققت ثراء فاحشا من خلال الامتيازات والفساد المالي والإداري . فكان من نتاج هذه الصراعات والنزاعات خلخلة الوضع الداخلي ومن ثم تعريض الاستقرار الداخلي للمزيد من الأزمات التي خلقت عدم الاستقرار المجتمعي . كون تلك الصراعات انعكست على إفراد المجتمع وعلى حركتهم اليومية وأصبحنا بذلك إمام أحزاب سياسية تزرع بذور عدم الاستقرار بدلا من أن تعمل بكل الوسائل على حماية امن المجتمع وضمان تقدمه .

. على صعيد الطبقة السياسية الحاكمة إذ شهدت أزمات عديدة ومتكررة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي والذي قاد بدوره إلى عدم استقرار مجتمعي ولاسيما بعد الانسحاب الأمريكي من العراق الذي استكمل بشكل نهائي يوم / / استنادا إلى اتفاقية الانسحاب الموقعة بين العراق والولايات المتحدة في / / / / ومن تلك الأزمات ما جرى في / / / / حول قضية اتهام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بقضايا الإرهاب التي لا تزال تفاعلاتها مستمرة ، وكذلك قضية أزمة الحكم ومحاولات سحب الثقة من السيد رئيس الوزراء منذ نيسان عام / ( / ) . والتي أخذت بدورها من السجلات الكثية التي أضرت بالشارع العراقي وأدت إلى انعكاسات خطيرة أضرت بالسلم الاجتماعي وعرضت العملية السياسية للخطر ، واندفع أعضاء البرلمان للانشغال ا أكثر بدلا من الانشغال موم الناس وتأمين أمنهم واستقرارهم .

. . إشكالية المنافسة السياسية وانعكاساتها على استقرار المجتمع ، حيث أثارت قضية المنافسة السياسية في العراق من حيث طبيعتها ومساراتها إشكالية توازنات الكتل والأحزاب السياسية في العملية السياسية والديمقراطية العراقية فوجود أحزاب متضاربة ومختلفة في الرؤى والأهداف والمصالح والتوجهات لم يكن إلا لينصب في واقع التعددية السياسية الحزبية في العراق كجزء مهم من مسلمات الديمقراطية غير أن هذا الوجود غالبا ما لا يرتبط بإمكانية التواجد انطلاقا من منافسة مفتوحة تعتمد على قواعد سياسية مضبوطة يمارس في إطارها كل طرف بعيدا عن منطق التوازنات المضرة التي تحول عددا من الفر قاء إلى دائرة التهميش السياسي . والواقع السياسي العراقي يشير بما لا يقبل الشك عن عجزه في تحقيق نوع من التوافق والتعاون السياسي للخروج بمشروع وطني مجتمعي وطني يكون الركيزة الأساسية والأرضية الرصينة لبناء المجتمع العراقي ورسم ملامح هويته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان من أثار هذا العجز الصراعات والاختلافات الغير ديمقراطية والغير مبررة والتي أدت لتعريض الاستقرار السياسي في العراق لمخاطر كبيرة أثرت بنتائجها على استقرار مجتمعه ككل . وعليه يتضح لنا إن التوازنات السياسية داخل العملية السياسية والديمقراطية العراقية هي في واقعها غير متوازنة وتعاني من أزمة وخلقت بذلك أزمة كبيرة هي ( أزمة العمل السياسي) استنادا لطبيعة العلاقة ما بين تلك الأحزاب ونظامها السياسي من جهة وتلك الأحزاب والمجتمع العراقي من جهة ثانية ، وهذه الأزمة هي من حولت المنافسة السياسية إلى مجرد سعي الأحزاب للبحث عن مواقع داخل النظام متناسية دورها الاجتماعي الحقيقي في خدمة المجتمع وبناء دولته المدنية العصرية في ظل ديمقراطية مفتوحة وسلمية .

. انتشار ظاهرة العنف السياسي ، المرتبط بالتحركات السياسية والذي كان له الأثر البالغ والكبير والخطير في الوقت ذاته في إحداث حالة عدم الاستقرار السياسي الذي قاد بدوره لعدم الاستقرار المجتمعي ، فنتيجة للازمات السياسية المتكررة وتعثر العملية السياسية التي قادت بدورها إلى خلق وزيادة في نسبة المشكلات والتي كان من أبرزها الأزمة

المحصورة مابين عامي ) والتي شهدت تصاعد الصراعات المذهبية أو ما يسمى بحرب الطوائف ، كذلك ما حصل في شهر شباط عام عندما واجهت السلطة السياسية الحركة الاحتجاجية الناجمة على النقص في الخدمات مما خلق حالة من العنف لفضها ، فضلا عن العنف الذي جاء نتيجة حرب النفوذ والصراع على الزعامات ( )) . واستنادا لما تقدم يمكننا توضيح أهم أسباب تصاعد العنف في العراق وهي ( )

أ . هشاشة الوضع السياسي والجمود والقصور السياسي المستحكم وذلك بسبب استمرار الخلافات بين الكتل السياسية المركزية وعدم قدرتها للتوصل لحلول ناجحة للقضايا الخلافية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها أو الخاصة بقضايا النفط والغاز وعشرات القوانين المعطلة والتي يأتي على رأسها قانون الأحزاب السياسية .

ب . توقف النشاط الحكومي في مجال توفير فرص عمل للعاطلين . بسبب الخلافات بين الكتل السياسية التي لم تتوقف ولن تتوقف ، وازدياد الخلافات مع السلطة التنفيذية التي تسعى هي بدورها إلى تعزيز سلطاتها في مواجهتها لخصومها السياسيين .

ج . التوترات المتكررة مع إقليم شمال العراق . والانقسام الطائفي والقومي أو العرقي والمناطيقي . الذي سبب السخط المجتمعي بسبب ما يعانيه العراق من مشكلات عديدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

. . أزمة الهوية والتي تعد من الأزمات السياسية والاجتماعية في الوقت نفسه التي شهدها المجتمع العراقي بشكل مهول ما بعد عام ) م والتي كانت لها انعكاسات خطيرة على واقعه الداخلي من خلال خلقها لبذور عدم الاستقرار ، فعلى الرغم من التنوع الذي يشهده العراق ، إلا إن هذا التنوع أو التعدد أصبح يشكل إشكالية تكمن في غلبة عوامل التفرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع العراقي المتعدد ، كما إن هذه المشكلة تكمن أيضا في فشل أسلوبي الإدارة المجتمعية أو السياسية أو كليهما معا لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة بما يخلق حالة سلبية تهدد مقومات المجتمع واستقراره ( ). وقد أدى الفشل في حل إشكالية الهوية العراقية من قبل الحكومات المتعاقبة ما بعد عام م والتي تعد بطبيعتها حكومات ديمقراطية في تفاقم واتساع هذه الإشكالية حتى بلغت ذروتها بعد إن تفاعلت مع مشاكل أخرى يعيشها العراق كالشرعية والمشاركة والاندماج الاجتماعي والسلم الأهلي والتغلغل والتوزيع ودور العوامل الخارجية ولاسيما الإقليمية في أذكاء تلك المشكلة ودفعها للظهور إلى السطح بكل قوة خدمة لمصالحها الإقليمية داخل الأراضي العراقية. إذ أدت أزمة الهوية إلى التأثير وأحيانا في إلغاء مفهوم الدولة من وجدان الثقافة السياسية لكثير من الأحزاب والكتل السياسية، مما أدى إلى تغليب الولاءات الحزبية والطائفية أو القبلية والعشائرية والقومية على الولاء للدولة، وأصبحت الأخيرة مهددة في إيجاد هوية وطنية عراقية تضم في إطارها هويات فرعية أخرى نتيجة الصراعات الحزبية بين الكتل والتي لم تسعى للمحافظة على الهوية العامة للمجتمع والدولة وثقافتها السياسية، رغم التنوع الموجود بقدر تكريسها للمحاصة والطائفية والنفوذ المالي والسلطة، لذلك أصبحنا بحاجة إلى تأسيس مفهوم الدولة بحيث تستقطب الأسمى للمواطنين جميعهم( ).

( . أزمة المشاركة ، والتي جاءت نتيجة لشعور أفراد المجتمع بأن الواقع السياسي الجديد لم يحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية وان النخب السياسية منشغلة في الصراع على السلطة ومكاسبها والتي هي بالتأكيد بعيدة عن هموم الناس وأهدافهم كل ذلك يجعل الفرد يبتعد ويعزف عن المشاركة السياسية وبذلك تصبح العملية السياسية والديمقراطية شكلية وغير ناضجة ( ) . مما كان له الأثر البالغ في خلق حالة عدم لاستقرار السياسي بامتناع المواطنين للتعبير عن رأيهم الحقيقي واختيار من يمثلهم أحق تمثيل .

. انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها المجتمع العراقي على أيدي القوات الأمريكية ، فضلا عن انتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون أو السجناء والتي سببت الكثير من الخوف والهلع واستخدام أساليب التعذيب من قبل الأجهزة الأمنية وعمليات المداهمات العسكرية العشوائية والتي زجت بالكثير من الناس الأبرياء في السجون بسبب عدم الركون إلى معلومات دقيقة وصحيحة في تنفيذ تلك العمليات كما إن استخدام وسائل التعذيب له أثاره الاجتماعية والنفسية ليس فقط بالنسبة للأشخاص المحتجزين إنما أيضا إلى عوائلهم والبيئة المحيطة م ، مما يولد حالة من حالات عدم الاستقرار المجتمعي ( ) .

( . أسهمت الهجمات المسلحة ضد القوات الاحتلال الأمريكي والبريطاني والتي كان ورائها فصائل مسلحة في التأثير على حالة عدم الاستقرار المجتمعي ، فبدلا من إن يساهم الاستقرار في التعجيل بخروج قوات الاحتلال خلقت تلك الهجمات الذريعة لقوات الاحتلال للبقاء أطول فترة ممكنة مما كان له الأثر البالغ في تعزيز حالة عدم الاستقرار بسبب عملية الفعل ورد الفعل بين الطرفين ، راح نتيجة تلك العمليات الآلاف من الشهداء العراقيين فضلا عن الممتلكات ، ثم تطور الأمر ليصبح أكثر تعقيدا كما اشرنا سابقا بعد إن امتدت تلك العمليات لتأخذ طابعا طائفيا بلغت ذروته في عامي ) . ) . ، وما رافق ذلك من دخول التنظيمات الإرهابية التي مارست عمليات القتل بحق العراقيين مما كان له الأثر البالغ في خلق عدم الاستقرار المجتمعي .

**ب . على الصعيد الاقتصادي ( عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي ) .**

تعرض الاستقرار المجتمعي إلى مجموعة من التحديات ذات الطابع الاقتصادي ، فعلى الرغم من استطاعة العراق من تفعيل صادره النفطية بكميات كبيرة خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة منذ عام . ولغاية م ، إلا أن هذه الصادرات الكبيرة والموارد المالية المتحققة منها لم توظف بشكل صحيح مما أدى إلى تولد الكثير من الأزمات الاقتصادية ، لذا فإن إي استقرار مجتمعي لا يتم دون ان يكون هناك استرا اقتصاديا وفق قاعدة اقتصادية تضمن المستوى الاجتماعي المطلوب للإفراد داخل المجتمع وتعزز من نمو الاقتصاد وتعدد مصادره لخلق فرص اكبر نحو المزيد من الاستقرار .وما يشهده العراق من تحديات اقتصادية أثرت على استقراره المجتمعي وانعكست على وضعه السياسي وواقعه الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل، تلك الاستراتيجيات التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم إفراد المجتمع بعد إن تحقق نوعا من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص . ويمكننا في هذا الصدد إن نرصد أهم التحديات الاقتصادية التي دفعت باتجاه عدم الاستقرار المجتمعي في العراق هـــي

. . على صعيد الفلسفة الاقتصادية التي تنتهجا الدولة فهي كانت إحدى مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي المؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي حيث مازالت تلك الفلسفة غير واضحة في المرجعيات القانونية ، مما قاد إلى عدم وضوح الدولة في سعيها لتنمية اقتصادها ومعظم التشريعات الاقتصادية التي أصدرتها فيها الكثير من التناقضات لعدم وجود توجه او إيديولوجية واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي ، فكان الاعتماد حصرا على عوائد النفط لسد نفقات الدولة ( كالأمن والدفاع والرواتب والأجور ) على حساب الإنفاق على الخدمات العامة التي هي من أولويات حاجة المجتمع أمراً يشير إلى القصور الواضح في الاستراتيجيات المعتمدة لإعادة بناء الاقتصاد العراقي ( ) ) .

( . غياب الرؤى والسياسات المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي تزامنت مع غياب الرؤية السياسية الاقتصادية التي تتطلبها تنمية الاقتصاد العراقي وفق خطط خمسيه مدروسة تبدأ من خمسة سنوات إلى عشرة وهكذا تباعاً لتقود لتطور الاقتصاد وزيادة نموه وفق مراحل زمنية تحقق ما مطلوب في الخطط الاقتصادية المطلوبة ، لما لها من

انعكاسات ايجابية على معدل الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي لعموم المواطنين . إلا أن اعتماد الدولة العراقية على رؤية واحدة تقوم على أساس توقيع المزيد من عقود النفط لمزيد من التنقيب والاستخراج والتصدير لتتعمق الطبيعة النفطية والاستهلاكية والخدمية وغير الإنتاجية للاقتصاد الوطني العراقي وليزداد انكشافه على الخارج من خلال التصدير والاستيراد ، فضلا عن الإهمال الكلي للتصنيع الوطني وتنمية وتطوير القطاع الزراعي لضمان الأمن الاقتصادي ومنها الأمن الغذائي ( . ) .

( . ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل مما أدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي ، لأنها تعد أحدى أهم المحددات الرئيسية لقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب وخلق فرص عمل لقوة العمل الجديدة الداخلة إلى سوق العمل بسبب ازدياد السكان لذلك ينبغي أن ينمو الناتج الإجمالي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني لإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد وخاصة شريحة الخرجين في سوق العمل ، فضلا عن ذلك فإن انخفاض مستوى الدخول يدفع بالإفراد إلى مزاولة مهن مختلفة في ظل القطاعات غير الرسمية لزيادة مستوى دخولهم وكذلك فإن انخفاض الدخول دفع الإفراد إلى ممارسة أنشطة الجريمة المنظمة لتمارس بذلك عمليات التهريب والسرقة والقتل المنظم وعمليات غسيل الأموال ( ) .

( . البطالة وأثارها الكبيرة في خلق عدم الاستقرار الاقتصادي (إذ كانت نسبة البطالة مرتفعة في العراق بالشكل الذي أضرت بالاستقرار المجتمعي ، إذ بلغت عام ) . // واستمرت لغاية عام ) . إذ بلغت // وفي عام ) . انخفضت بعض الشئ لتصل إلى // /لتنخفض وفقا لمسوحات وزارة التخطيط العراقية إلى // عام ( () .

تقود البطالة في واقعها إلى أثار سلبية خطيرة على المجتمع واستقراره وتهدد الاستقرار الاقتصادي والسلام الاجتماعي إذا لم يتم معالجتها ، حيث تظهر تلك الآثار على شكل أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة للتحول مع الزمن إلى انحرافات أخلاقية وسلوك إجرامي يصعب معالجته ومع أن العراق يمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة ومستقبل رئيسي للعمالة العربية التي زادت عن مليون عامل خلال عقد السبعينات إلا إن المتغيرات الخارجية كالحروب والحصار الاقتصادي حولت الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد هش ومتداعي وغير مولد لفرص العمل ، فكان من نتائجه تولد وبروز مشكلة البطالة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي والتي تفاقمت ما بعد عام ( ) .

( . تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ،إذ تربع العراق على قمة هرم الفساد الدولي في العشرة سنوات الأولى إي منذ عام ) . م ، ففي العامين ) . ) . رتب العراق في المرتبة الثالثة وبتسلسل من مجموع دولة نتيجة لضعف سلطة القانون والفراغ القانوني الذي حصل منذ عام ) . م وما أفرزه من صراع على السلطة وانتشار الفوضى والاقتتال الداخلي والتهجير ألقسري وسيادة الجريمة بأشكالها كافة وهيمنة الأحزاب السياسية على مؤسسات الدولة أسهم في تكوين حاضنات لفساد النخب وحمايتها بقوة السلاح ، فالنخب السياسية العراقية ذات التوجهات الحزبية والمندفعة نحو الحصول على السلطة لم تتمكن من بلورة خطاب وطني موحد وجامع على حساب الخطابات الطائفية أو الحزبية الضيقة والصادرة من قيادات متعددة متأثرة بالسلطة وبعضها يعد حاضنة للفساد ومتساوية فيما بينها في التستر على عمليات وصفقات الفساد ، لكن عندما تتصادم فيما بينها يتم الكشف عن صفقات الفساد المتبادلة وكل ذلك جعل العراق أرضا خصبة لاستشراء الفساد ( ) . أذن نستنتج مما تقدم ، أن عدم الاستقرار الاقتصادي أدى إلى جملة من الآثار الاقتصادية كانت لها انعكاساتها السلبية البليغة على استقرار المجتمع العراقي وعلى سعادة أبناءه والتي سببت بدورها أثاراً اجتماعية كبيرة على الصعيد الاجتماعي والتي لم تخلق حتى مجرد الفرصة المناسبة لتوفير المعالجات الضرورية للخروج منها طيلة عشرة سنوات من حكم التجربة الديمقراطية العراقية والتي لعبت فيها

العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في أضعافها وتقدمها نحو أفاق أرحب تعزز من صمودها وتزيد من رسوخها ، وأهم تلك الآثار استمرارية حالة البطالة في المجتمع العراقي وبنسب مازالت مرتفعة كما أن معدل الدخول لشرائح واسعة من المجتمع العراقي منخفضة ، فضلا عن محدودية الصادرات غير النفطية كما أن القطاعات غير النفطية لم تحقق أي نمو اقتصادي ، بل تراجع البعض منها عما كان علية عام )م وخاصة القطاع الزراعي بسبب الأوضاع الأمنية المتردية ، وما الزيادة التي تحققت في الناتج المحلي الإجمالي تعود حسب تقديرات البنك الدولي خلال الفترة من عام ) ) بـ // يعود في معظمه إلى الزيادة المتحققة في الإنتاج النفطي ، كما أن المؤسسات الإنتاجية والخدمية عجزت من الاستمرار بعملها وبشكل جيد مما زاد من الحرمان والتشوه في المستوى ألقيمي والأخلاقي للمجتمع العراقي ( ) .

**ج : على الصعيد الاجتماعي ( عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي ) .**

هناك جملة من العوامل الاجتماعية أسهمت بشكل أو بآخر في خلق حالة عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يعد الحلقة الثالثة من حلقات عدم الاستقرار المجتمعي والتي تزامنت مع العوامل السياسية والاقتصادية لتقود إلى تلك الظاهرة المؤلمة التي عاشها وما زال يعيشها المجتمع العراقي ، ويمكننا في هذا الصدد أن نشير إلى أهم تلك العوامل وكما يأتي

( . الإشكالية الطائفية والولاءات الفرعية ، وهذه المشكلة بالغة الخطورة لأنها قسمت المجتمع العراقي وجزأته ، فمن المعروف أن المجتمع العراقي متنوع وكان هذا التنوع مصدر أمن واستقرار ولم يكن ظاهراً على السطح لذا الشكل الذي عرفه العراق وتحديداً منذ عام م وحتى اليوم والسبب يعود في تعمق تلك الظاهرة إلى التنشئة السياسية المخطوءة التي مارستها السلطة السياسية ما بعد عام م والتي بنيت على أسس طائفية ودينية وعرقية متناسية وحدة العراق الوطنية وصفته القومية ، حيث وجدت الأطراف المكونة للعملية السياسية والديمقراطية في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية لها وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ، ومن ثم أصبحت المواطنة تبعا لذلك في العراق ضعيفة وأن الولاءات الجزئية كانت أعمق من ولاءات المواطنة كالعشيرة والطائفة وغيرها ( ) .

( . التكوينات ( القبائل والعشائر ) ، أحدى أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في المجتمع العراقي والتي قادت نوعاً ما ولو بطريقة غير مباشرة في أحداث حالة عدم الاستقرار الاجتماعي ، ذلك لان تنامي دور العشائر ولاسيما على الصعيد السياسي يؤثر في عملية التطور السياسي والديمقراطي إذا لم يوظف بشكله الصحيح ، فضلا عن تأثيره في البناء الحقيقي للمجتمع المتحضر الذي يقوم على أسس مدنية ، فهي تستقطب الولاءات الأعلى لقطاعات من المواطنين مما يؤثر سلباً في الولاء للدولة ذاتها ولاسيما في حالة التشويه والتشوش التي أصابت مفهوم الدولة في وجدان العراقيين من ناحية والتفكك البنيوي لأجهزتها ومؤسساتها من ناحية أخرى كما إن تمدد نفوذها يؤثر في الأحزاب السياسية نفسها مما يضعف قدرتها على استقطاب المواطنين استناداً إلى أطر فكرية وبرامج سياسية وطنية عابرة للحدود العراقية والطائفية والدينية ، كما أنه يلغي بتأثيراته على العملية الانتخابية ، فتصبح في جانب منها محكومة بالتوازنات القبلية والعشائرية ( ) ( ) .

( . أزمة الاندماج الاجتماعي الذي يعد من أهم عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والذي انعكس بتأثيره السلبي على الواقع المجتمعي ككل ، هذه الأزمة تولدت نتيجة التخلف الذي عانى ومازال يعاني منه المجتمع العراقي كالأمية والتعصب والانتكاسة والانفلاق السياسي والاستبداد وتهميش دور المرأة وغياب المساواة وضعف العدالة الاجتماعية وهذا في واقعه تخلف تراكم عبر عقود طويلة من الزمن وخلق حالات متكررة من عدم الاستقرار الاجتماعي وعدم الاستقرار الطبقي ( ) . لذلك كانت هناك جملة أسباب أدت إلى الانقسام الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وعززت من حالة عدم الاستقرار على الصعيد الاجتماعي وهـي ( ) .

أ . ارتباط المجتمع العراقي سلبياً بالموروثات التاريخية .

ب . ضعف ثقافة التعددية والتنوع وغلبة المصالح الضيقة والو لاءات الفرعية على المصلحة العامة .

ج . غياب العدالة في توزيع موارد الدولة .

د . الشحن الطائفي وإذكاء التوتر إعلاميا والتفسير الخاطئ للدين وتوظيفه لخدمة المصالح السياسية ، بالإضافة التدخلات الخارجية .

. . على صعيد المواطنة أصبح الإيمان بالمواطنة من عدمه أحد أهم عوامل استقرار أو عدم استقرار المجتمع العراقي فقوتها بينفرأد الشعب الواحد وأيمانهم ويتهم الوطنية الجامعة دليل قاطع على وحدة وتماسك مجتمعهم ومن ثم استقراره لكن من الملاحظ أن قضية المواطنة في المجتمع العراقي أصا ا الإحباط والقنوط وبشكل كبير ما بعد عام ) . م بسبب تقسيمات البيئة الاجتماعية التي نقلت الولاء من الدولة أو الولاء الوطني إلى الولااءات الفرعية بحسب الانتماء العرقي أو الطائفي أو ألمناطقي ، ومن ثم تجاهلت المفهوم الوطني العراقي ، الآمر الذي أضعف الشعور بالهوية العراقية وبالمواطنة العراقية ( . ) . لذلك تعمقت هذه الحالة بفعل عوامل عديدة كان أهمها فشل الخطاب السياسي العراقي منذ الاحتلال حتى اليوم في إيجاد روابط مشتركة تعيد اللحمة الوطنية وتدفع بالمواطنة إلى الإمام لا بل على العكس نراه عمق من الأزمة لأنه لم يستند إلى خطاب جامع واحد يصهر كل خصوصيات المجتمع العراقي وانتمائهم تحت الخيمة الوطنية والديمقراطية ( . ) . فهناك من يروج للهوية الإسلامية كما هو حال الأحزاب الدينية وهناك من يرج لمفهوم الأمة العراقية وهناك من يروج للعلمانية وهناك من يروج للهوية العربية وآخرون يتمسكون بالهوية الكردية . ومن ثم أسهم هذا الارتباك والتخبط في الخطاب السياسي لمعظم القوى والتيارات السياسية يجعل المواطن العراقي لا يشعر ويته الوطنية ومواطنيه لأنه يراها أمام عينيه ضعيفة بفعل سيادة الولاء الحزبي على الولاء الوطني وضعف سلطة القانون .

أن هذا الواقع الاجتماعي العراقي قد سيس بعض جوانبه و لم يعد يأخذ بعداً خالصاً متعلقاً بكون الاختلاف مدعاة لقوة الدولة بقدر ما أصبح الاختلاف في عدم الاستقرار المجتمعي لا بل سببا في الوصول لصيغة سياسية جامعة تحظى بالقبول لدى عامة العراقيين . أن هذه الأسباب تلاقت مع العوامل السياسية والاقتصادية وكونت سلسلة من القهر والحرمان جعلت الإفراد أو المواطنين العراقيين وبفعل السياسات التي أستخدمها الاحتلال الأمريكي يلتفون حول تقسيماتهم الطائفية والعشائرية أو الطائفية والعشائرية أو القومية ، الأمر الذي أدى إلى انعكاسها على الواقع المجتمع العراقي ومن ثم أسهم في خلق حالة عدم الاستقرار ، فبدلا من أن ينصهر الإفراد جميعهم في الصالح العام للمجتمع وفق أسس سيادة القانون ، بينما رأينا تراجع القوانين أمام التقسيمات الدينية والمذهبية لا بل أن الوعي السياسي والثقافة السياسية داخل المجتمع العراقي أخذت طريقها نحو الخمول وحل محلها التعصب والانحياز غير الواعي بأهمية المرحلة وما يحتاجه البلد لإعادة بناءه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

. . أسهمت عدم الاستقرار في الأوضاع الأمنية في دخول شرائح واسعة من المجتمع العراقي في دوامة جديدة من المعاناة تمثلت في معاناة شرائح واسعة من نقص الخدمات والحرمان من المسكن الملائم ، فضلا عن شيوع ظاهرة البطالة التي تؤكد بعض المصادر إنما وصلت إلى أكثر من // من عدد سكان العراق بحدود عام ) . م إن هذه الأوضاع انعكست اجتماعياً على أبناء المجتمع وأدت إلى شيوع حالة من التذمر والإحباط ولاسيما في أوساط الشباب وحملة الشهادات على وجه الخصوص ، وأخطر ما في هذا الأمر إن يكون هولاء الشباب العاطلين مشاريع لتجنيد من قبل الجهات والقوى المعادية للعملية السياسية والديمقراطية في العراق ( ) . أن هذه العوامل جميعها أسهمت في انتشار

الكثير من الظواهر الاجتماعية التي أضرت بالاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي وأهمها انتشار الجريمة وغسيل الأموال وتهريب المخدرات خصوصاً في ظل غياب نسبي لسلطة القانون ، وضعف الأجهزة الرقابية وانتشار الفساد والرشوة بين مفاصل المؤسسات الرسمية ، إذ أوضح مكتب الأمم المتحدة لمكافحة تجارة المخدرات والجريمة إن العراق بات يعاني من مشكلات إجرامية كالتهريب المخدرات وتهريب السلاح وغسيل الأموال والخطف والابتزاز والسرقة المسلحة التي تنامت بشكل كبير مع انتشار العصابات المسلحة في عموم العراق ، فأشار التقرير الاممي إلى وجود ) . ألاف مدمن مسجل في عموم العراق عام ) . م ومن ثم ارتفع العدد إلى  إلف مدمن عام ) . ( ) . لذلك افرز عدم الاستقرار الاجتماعي مظاهر عديدة أضرت بالمجتمع العراقي بشكل عام وافقدنه هويته الإنسانية نوعاً ما ، فكانت من نتيجة سوء الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وعدم معالجة الخدمات وخاصة في مجال الصحة والرعاية والبلديات إلى التدهور المجتمعي الكبير ، فهناك في العراق ( // من العراقيين يعانون من الفقر المدقع وتدهور في الطعام والمأوى والمسكن والنظام الصحي والتعليم والتوظيف حسب ما أفادت به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فهناك نسبة ( // من العراقيين يعانون الإمراض و // // من الأطفال يعانون سوء التغذية وكذلك هناك أربعة ملايين عراقي يعانون من انعدام الأمن الغذائي وبحاجة ماسة إلى أنواع مختلفة من المساعدات الإنسانية ( ) . لذلك أصبح المجتمع العراقي من الناحية الاجتماعية وبفعل إفرازات النواحي السياسية والاقتصادية غير المستقرة او عديمة الاستقرار مجتمعاً مريضاً ، لا بل أن الدولة أصبحت تعيش حالة أزمة مع مجتمعها وحالة عدم الثقة ، تخلل اليأس إلى عقول عامة الناس بأن لا جدوى من العملية السياسية لا بل إنها كرست الفوضى إلا المحدود وإنها وظفت الفساد الإداري والمالي لصالح الأحزاب المسيطر عليها .

**ثانياً : التحديات الخارجية ( العوامل الإقليمية والدولية ) .**

تعرض المجتمع العراقي إلى تحديات خارجية عديدة كان لها الأثر البالغ في تكوين و تثبيت حالة عدم الاستقرار داخل العراق وعلى الأصعدة كافة تلك التحديات تمثلت بتدخلات دول الجوار الجغرافي فضلا عن التدخلات الدولية والتي كان أساسها الاحتلال الأمريكي للعراق وما أفرزه من نتائج أضرت بالمجتمع العراقي ودفعت به نحو عدم الاستقرار، إذ أن التدخلات الإقليمية تمثلت بادراك الدول المجاورة للعراق بأهمية التغير الذي حصل فيه وخوفها من الانتقال لها ، كونها أدركت أن نجاح هذا التغيير إذا أستمر بأطر سلمية وبسياقات ديمقراطية سيهدم خصوصية الرؤية الإستراتيجية للمنطقة ، هذا التحدي في واقعه تمثل بالصراع بين ثلاثة محاور إقليمية هي المحور العربي والمحور التركي والمحور الإيراني ، وكلاهما يملكان أجندات داخلية ضمن القوى والأحزاب السياسية دفعت في تعطيل العمل السياسي داخل العراق من جهة ووظفت جهودها السياسية لصالح ذاك المحور أو ذاك ، فكان من نتيجة ذلك الصراعات المختلفة التي أضرت أهدمت أن صح التعبير محركات التنمية المجتمعية على الأصعدة كافة ، وفي هذا الصدد يمكننا إن نرصد مجموعة من العوامل الداخلية التي أضرت بالمجتمع العراقي ودفعت بيه نحو عدم الاستقرار

. الصراع الإقليمي على النفوذ والسيطرة داخل العراق مابين القوى الإقليمية المختلفة نفسها، فإيران على سبيل المثال مارست دورها الإقليمي على الساحة العراقية بشكل كبير وتدخلت في شأنه الداخلي وكان لها الدور البارز في التأثير على استقرار العراق من عدمه ، ولاسيما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي من عدمه ، لأنها تخشى من نجاح المشروع الديمقراطي الأمريكي في العراق ، لأنها تعتبر نفسها المرحلة الثانية بعد ه في إستراتيجية مكافحة الإرهاب .لذلك فهي استخدمت العراق كورقة سياسية للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص برنامجها النووي . ومن ثم فإنها دخلت في صراع مع القوى الأخرى كتركيا ومع المملكة العربية السعودية ومع الولايات المتحدة الأمريكية . إما على

صعيد الجارة تركيا فإنها سعت لإيجاد أتباع ومناصرين لها داخل العراق ، فعلى الرغم من إن دورها كان في بداية الأمر تقديم التسهيلات للجانب الأمريكي ومواجهة حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي العراقية إلا أن دورها في السنوات الأخير اخذ طابعا مختلفا من خلال تدخلها لتقديم الدعم والمساعدة للأطراف الموالية لها بالتنافس مع ما تقوم بيه إيران ، مما أضر باستقرار المجتمع العراقي ودفع به نحو المنافسة بين محورين مختلفين تم اعتماد على تجسيد البعد الديني الذي يعد بطبيعته بعدا طائفيا شوه المجتمع العراقي وثقافته الأصيلة وأربكه حتى في مستواه الثقافي الذي كان ولا يزال يرفض النعراعات والثقافات الطائفية . أذن ما يميز التدخلات الإقليمية في العراق نواياها المختلفة المرتبطة أساساً بأهدافها المتباينة والمتعددة وفقا لأيديولوجياتها التي حولت العراق ساحة لتصارع النفوذ والمصالح وعملت بتدخلاتها على تحديد مستقبله ومآلا ته ( ( () .

( . سعت القوى الإقليمية إلى طرح مشاريع سياسية داخل العراق لغرض فرض سياساتها وضمان مصالحها ، الأمر الذي أدى إلى تصارع تلك المشاريع على الساحة العراقية بين ما هو ديني أو علماني ، مما أربك الاستقرار المجتمعي داخل العراق وعرضه إلى هزات كبيرة كان لها الأثر البالغ في دخول العراق منذ عام ) . م في موجة طائفية غير مبررة بسبب تقاطع الإرادات الإقليمية مع بعضها البعض من جهة وتقاطعها مع سلطة الاحتلال الأمريكية من جهة أخرى .

( . تمثلت التدخلات الإقليمية أيضا في رسم السياسات الداخلية للعراق وفق مشاريعهم السياسية التي كانت تهدف من جملة ما تهدف إليه إلى استغلال ثرواته النفطية ، وتحويل العراق إلى سوق مستهلك للبضائع ومنتجات الدول الإقليمية . من خلال ربطه بمجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية ولاسيما مع تركيا وإيران والتي لم نتلمس بعد فوائدها لحد الآن .

نستنتج من كل ما تقدم أن الدول الإقليمية لم تقدم إي مساعدة نحو الاستقرار في العراق رغم دخولها في الكثير من المؤتمرات الخاصة بالعراق وانتشاله من دوامة العنف وعدم استقرار ، إذ بإمكانها أن تلعب دور الوسيط والمساند ما بين الكتل السياسية المتناحرة باتجاه حفظ التوازن الديمغرافي ودعم العملية الديمقراطية في العراق وتدفع باتجاه إعادة ثقتها بالشعب العراقي.

**ثانيا: العوامل الدولية :**

أسهمت العوامل الدولية في تعميق عدم الاستقرار المجتمعي ، في العراق وكان لها الأثر السلبي في زيادة تلك الظاهرة داخل المجتمع العراقي وتغذيتها ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تعيد صياغة تجربتها الدستورية الناجحة في العراق ، بل إنها صدرت الأسوأ ما في تجربتها السياسية أليه من خلال تكريسها للمحاصة الطائفية والعرقية ، وهو المشروع الأسوأ في التاريخ السياسي العراقي والذي أفرز عملية سياسية وديمقراطية متعبة ومتعثرة ومترهلة ولا تملك من المبادئ الديمقراطية سوى آلية الانتخابات . تلك العملية التي يسودها التجاذبات السياسية وتلعب فيها الأطراف الإقليمية أدوارا بالغة الخطورة . لذا فلإدارة الأمريكية وضعت ومنذ البداية أساسا للتقسيم الطائفي والقومي والعرقي عندما قسمت مجلس الحكم بين . عضوا من التقسيمات العراقية المختلفة على أن يتولى الرئاسة أشخاص من الطوائف جميعا ، فكان ذلك مقدمة للتقسيم الثلاثي في إدارة البلد فيما بعد ( . ) . ومن ثم فإن الإدارة الأمريكية ووفقا لمخططاتها لإدارة العراق لم تسمح للعراقيين بممارسة الديمقراطية الفعلية ، ولكنها فصلت ديمقراطية خاصة للمقاس العراقي حسب ما يلاءم أفكارها هي ، وفرضت عليهم ممارستها وكانت النتيجة أننا لم نصل بعد إلى مرحلة الوعي الديمقراطي وفكرة الثقافة الوطنية الجامعة ، بل لا تزال أفكار معظم الكيانات السياسية مشرذمة وضيقة ولا ترتقي لخدمة المصلحة العامة( . ). لذلك كانت السياسات الأمريكية منذ احتلالها للعراق السبب المباشر في عدم استقراره وهـي ( . ) .

(. لقد أنهت الولايات المتحدة الأمريكية استقلال العراق وسيادته الوطنية ومكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي وحولته إلى بلد خاضع تحت الاحتلال .

( . حل الجيش العراقي السابق الذي هو من أهم مؤسسات حفظ الأمن والاستقرار في البلد، مما ولد أفواج كبيرة عاطلة عن العمل أضرت بالاستقرار المجتمعي ودفعت به نحو أللاستقرار بسبب أنخرط الكثير من الذين كانوا يعملون ضمن هذه المؤسسة في فصائل أو مليشيا تدفع لهم المال مما عرض الاستقرار إلى كارثة حقيقية .

. العمل على محو الذاكرة التاريخية والحضارية للعراق من خلال نهب متاحفه وآثاره وتدمير ممتلكاته واستهداف علماءه ومفكريه .

. الممارسات غير الإنسانية والأخلاقية لقوات الاحتلال الأمريكي نفسه في سجن أبو غريب وتعذيب الموقوفين والسجناء والأسرى بما يخالف القانون الدولي الإنساني والقواعد الواردة في اتفاقيات جنيف لعام  .

. التغلغل الإسرائيلي من خلال مخابراتها النشطة والتي استطاعة من مد نفوذها بشكل كبير وقيامها بشراء الدور والأراضي داخل بغداد وخارجها .

وعلى صعيد آخر نلحظ إن القوى الدولية الأخرى مثل روسيا والصين لم يقدموا جهدا يذكر للتدخل في المحافل الدولية على ضرورة إنهاء الوضع المتردي في العراق والوصول به إلى الطريق الصحيح ، فعلى الرغم من أن لهم مصالح متزايدة القيمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط والخليج كدعمهما لإيران وسوريا ، إلا إن عدم مشاركتهم للولايات المتحدة في تحمل أعباء إعادة ترتيب وتأهيل وضع العراق داخليا وإقليميا ودوليا ( ) .

أذن كانت العوامل الخارجية كبيرة التأثير على الواقع المجتمعي في العراق بسبب الغزو الأمريكي الذي فتح الحدود العراقية أمام دخول المخابرات الإقليمية وحولت العراق بدورها إلى ساحة قتال بدءا من الصراع مع تنظيم القاعدة والتي هي من أسهمت في إعداده ، وصولا إلى المساومات السياسية بجعل العراق كورقة للعب بيد إيران وغيرها للتأثير في التوازنات الإقليمية من جهة وللحصول على المكاسب والمغانم من جهة أخرى . فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، أمام هذه المعطيات كيف يمكن لنا تصور واقع المجتمع العراقي ؟ . التصور الوحيد لواقع المجتمع العراقي بأنه ذالك المجتمع المنقسم على نفسه والمخترق والذي يسعى جاهدا للخروج من هذا النفق المظلم إلا أنه لا يستطيع بسبب الاختلافات بين ) الكتل والأحزاب السياسية التي لم تفكر يوما بمصلحة المجتمع العراقي وتقدمه بقدر تفكيرها بكيفية الوصول إلى السلطة والحصول على المغانم ، مما عرض المجتمع العراقي إلى أزمة حقيقية .

**المبحث الثالث:(الآفاق المستقبلية للاستقرار وعدم الاستقرار المجتمعي في العراق)).**

أن عدم الاستقرار بأشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية كلها ،كانت السبب الأول والأخير في خلق عدم الاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي وكان السبب وراء تعثر نجاح التجربة الديمقراطية العراقية التي جاءت لكي تنهي مدة طويلة من الحروب والحصار الاقتصادي وفي عدم تحقق نظام سياسي ديمقراطي فاعل يحقق مبادئ ومسلمات الديمقراطية الحقيقية ،في العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص والفصل التام او الجزئي بين السلطات واستقلال القضاء وعدم تسييس الجيش لصالح طرف على حساب طرف آخر ، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني مع التعددية الحزبية التي تقوم على أسس اشتراطات الحزب الديمقراطي وليس على أسس دينية او عرقية وبعيدة عن اللجوء الى أسلوب العنف او الدخول في صراعات ليس لها علاقة ببناء الدولة ومؤسساتها وإسعاد ناسها ، والأخذ بالرأي والرأي الآخر . إلا أنه منذ عام )). م وفقا لحدود الدراسة الزمنية وحتى الآن عام )). م إي مرور عشرة سنوات لم يستتب الأمن ويتحقق الاستقرار المجتمعي والوئام الداخلي ولم يتم تجنب العنف والحروب لمصلحة السلام ، لا بل على العكس تماما شهدت

تلك المدة تحشدا طائفيا ليس برغبة العراقيين أنفسهم وليس لهم يد فيه ، فعلى الرغم من إن أي عملية تحول ديمقراطي من نظام إلى نظام آخر سيصبحها أعمال عنف عديدة ، إلا إن هذه الأعمال لها وقتها المحدود وتنتهي بعد أن تتثبت التجربة السياسية وتطبق مبادئها وتحافظ على سيادة البلد داخليا وخارجيا ( إقليما . دوليا ) . لكن استمرار العمليات الإرهابية هذا الشكل وتوقف أنشطة البناء والأعمار والتلكؤ المستمر في الأجهزة المنية وعدم قدرتها على المحافظة على الأمن والاستقرار . وإمام هذه المعطيات يمكننا تصور المشاهد المستقبلية لاستقرار المجتمع العراقي من زاوية الاستمرار المقترن بالفشل أساسا ومن زاوية النجاح ثانيا ، وما مدى صحة تلك المشاهد وأيهما الأقرب للواقع على المدى القريب والمدى المتوسط والبعيد .

**أولا : المشهد الأول : ( استمرار الوضع الراهن المقترن بالفشل ) .**

يفترض هذا المشهد ببقاء المجتمع العراقي تحت تأثير حالة عدم الاستقرار وهو مازال يعاني من عدم استقرار بكل ألوانه المذكورة سلفا ، ويمكن فهم الأحداث والتطورات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سببت عدم استقرار بشكله العام في العراق منذ عام ( م والأزمات التي رافقتها على أساس أنها وصلت فيه إلى مرحلة عدم الاستقرار المجتمعي لذا فإن هذا المشهد تحكمه مظاهر عديدة حكمت المجتمع العراقي واصبغته بصبغة عدم الاستقرار وهـــي

) تجربة ديمقراطية متلكئة ومتعثرة ولم تستطع من إن تحقق أو تطبق المبادئ الديمقراطية الحقيقية وأهمها المحافظة على المجتمع وتطوره )لأن استقرار النظام السياسي القائم سيصيب بالتأكيد في استقرار المجتمع وعكسه سيقود قطعا إلى إرباك المجتمع ودخوله في صراعات غير مبررة .

. . الصراعات الحزبية بين الأحزاب والكتل السياسية والتي أدخلت المجتمع العراقي وعرضته إلى الكثير من الأزمات ، فكان من مظاهر تلك الصراعات بين تلك الأحزاب الانتقادات المستمرة ضد بعضها البعض وبتبادل التهم وإتباع سياسات التهميش ومحاولة إبعاد وإقصاء بعضهما البعض عن الحياة السياسية ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو واقع الاستقرار المجتمعي من رؤية ونظرة تلك الأحزاب المتصارعة ؟ وأين سياسات الشراكة الوطنية التي تدفع باتجاه تحقيق الاستقرار الداخلي واهما الأمني ، مما أدى إلى احتقان سياسي وتنافس غير ديمقراطي وبالشكل الذي خلق حالة من الشد والجذب بين الأحزاب السياسية ولاسيما القائمة منها .

. . من مظاهر هذا المشهد ، استمرار الخلل في البناء الدستوري والقانوني وحتى المؤسساتي وأحيانا الالتفاف على القواعد الدستورية والقفز عليها .مما أربك العلاقة بين السلطات الثلاثة وبالشكل الذي جعل الكفة تميل لصالح السلطة التنفيذية أكثر من السلطة التشريعية بالشكل الذي آخر صدور القوانين والتشريعات أو البعض منها والتي تخدم المواطن في حياته اليومية وتحافظ على استقراره مع الضغوط المختلفة على القضاء .

. . ارتفاع نسبة العنف والأعمال الإرهابية وانتشار المليشيات المرتبطة بالكتل السياسية والجريمة، فضلا عن العنف الحكومي مما أدى إلى تعرض المواطن العراقي داخل مجتمعه إلى صدمات كبيرة وعديدة أربكته ودفعت به إلى الهجرة أو على قالأ التفكير ا .

. . التراجع وضعف النمو على الصعيد الاقتصادي والاعتماد على اقتصاد آحادي الجانب وهو النفط دون الأخذ بنظر الاعتبار تطوير وتحديث القطاعات الأخرى ولاسيما القطاع الصناعي والزراعي مما حولت الكثيرين من الذين يعملون في كلاهما إلى البطالة وتركهم العمل الحر لعدم فائدته والبحث عن عمل وظيفي ، ومن ثم زاد من نسبة المطالب الشعبية المطالبة الدولة بضرورة توفي العمل الملائم لهم وإمام تزايد تلك المطالب أصبحت الدولة عاجزة عن تحقيقيها

لضخامتها وتزايدها وخارج إمكانياتها المتوفرة مما خلق أزمة مجتمعية انعكست على الواقع العام للمجتمع ، فضلا عن انتشار ظاهرة الفساد المالي وعدم إتمام المشاريع المطلوبة ، مما يعكس حالة من الشلل الاجتماعي متزامنة مع انتشار الفقر .

. . من مظاهر هذا المشهد أيضا هو حوار وطني محدود ونسبي وهو وان وجد فإنه لا يرتقي إلى مستوى أيجاد الحلول .لكفيلة بإنهاء الأزمات وإنما يكتفي فقط بترحيلها مما زاد من تعمقها أولا وشلل المعالجات اللاحقة ثانياً بسبب تراكمها ، ومن ثم ظهورها مجددا على السطح جميعها في حالة ظهور أزمة جديدة أخرى . فضلا عن التراجع الواضح والكبير في مستويات المصالحة الوطنية والتي أخفقت خصوصا في عام م في إيجاد المخارج والمعالجات النهائية للكثير من الأزمات ، كما إن المصالحة الوطنية فشلت أيضا في تحجيم دور الأحزاب السياسية التي تدفع باتجاه تحشيد الشارع طائفيا وإقناعها نحو الحشد للبناء والعمل والتطور وليس نحو الاقتتال ، فلم تكن المصالحة الوطنية حقيقية بالمستوى المطلوب تضمن العيش بسلام للجميع ولا ترتقي إلى مستوى المصالحة النهائية التي تحقق السلم الأهلي والاجتماعي المطلوب . وعلى أساس ما تقدم تعكس تلك المظاهر كلها الواقع المجتمعي للعراق حاليا ، ومن ثم تعريض الواقع المجتمعي ولاسيما الأسري إلى تحديات خطيرة جمة مع عجز في توفر السياسات التي تخدم التحول الديمقراطي الحقيقي التي تمثلت بعدم إدراكها للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وانعكاسه على المواطن العراقي. ومايعزز هذا المشهد هو الأسباب الآتية وهـــي

. استمرار الاختلاف بين الكتل السياسية والأحزاب الممثلة لها وعدم اتفاقهم على صيغة عامة معلنة لعامة الشعب بضرورة خدمة العملية السياسية وجعل الديمقراطية هي الأساس في بناء الدولة ، فلم تكن من تلك الأحزاب سوى الصراعات والشد والجذب ، وهذا ما حاصل حاليا للأسف .

. التراجع والقصور في السياسات الحكومية لتدارك الأزمات وانتظارها لحين تفاقمها ، كما أنها غير شاملة وتأخذ الأمور بجزيئاتها مما شل عملها في الأخذ بالآليات الديمقراطية والتي من أهمها الركون إلى الحلول السياسية بعيدا عن استخدام القوة .

. تزايد حجم الخروق ضد المؤسسة الأمنية وضد المجتمع ، ومن ثم تزايد أعمال القوى الإرهابية وأعداء الشعب العراقي بالإساءة للمجتمع العراقي ومكوناته .

. كثرة التدخلات الخارجية بالشؤون الداخلية ومحاولة بعض الإطراف الدولية أو الاقليمة من التأثير على الحياة السياسية والدفع باتجاه تعطيل العملية الديمقراطية وإفشالها للمحافظة على مصالحها .إن جملة تلك الأسباب أدت إلى استحكام حالة عدم الاستقرار المجتمعي بكل إشكاله في العراق ، كما وأضعفت عمل الحكومة والبرلمان في بناء التجربة الديمقراطية الحقيقية التي تحقق الاستقرار الوطني المطلوب .

**ثانيا : المشهد الثاني ( مشهد الاستقرار المقترن بالنجاح ) .**

يفترض هذا المشهد نجاح المجتمع العراقي بتجاوز حالة عدم الاستقرار بعد استطاعته من تجاوز كل الكوابح والأزمات وانتقاله إلى مرحلة متقدمة من الأمن والاستقرار ، خاصة بعد تمكن الحكومة والكتل السياسية جميعها بإتمام المعالجات اللازمة والضرورية لكل الأزمات والمشاكل التي تعتري التقدم على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وبالشكل الذي يضمن التقدم سياسيا فيما يتعلق بتقدم العملية السياسية والديمقراطية بعد تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالشكل الذي يعزز المجتمع ويدفع به نحو الاستقرار .

وأهم مظاهـر هذا المشهـد هـــي

. . التمكن من إيجاد حلول ناجحة وسريعة للمشكلة الأمنية بعد استطاعة الحكومة من إتمام إستراتيجية أمنية تضمن إعادة تأهيل القوات المسلحة (الجيش ) من خلال تعديل أسس بنائها وتطوير مفاهيمها القتالية ، إذ أصبحنا بحاجة إلى قوات أكثر قدرة على الحركة وأكثر قدرة على خوض كل الصراعات مع قوى الإرهاب المختلفة .

. . مواجهة مصادر التهديد المختلفة داخليا وخارجيا ، ولاسيما استطاعة الحكومة من مواجهة العنف الداخلي وقوى الإرهاب المتأتي من الخارج ، والقدرة على مواجهة كل الدول الإقليمية التي تمتلك إمكانيات كبيرة في إرباك المحيط الداخلي العراقي بهدف عدم استقرار مجتمعه وإفشال نموذجه الديمقراطي .

. . التعاون والتفاهم بين الكتل والأحزاب السياسية جميعها وقدرتها على تغليب مصالح المجتمع العامة في نموه وتقدمه وأمنه واستقراره على مصالحهم الحزبية الخاصة .

. . التمسك بالمبادئ الديمقراطية والأسس اللازمة لإنجاح العملية السياسية وتطوير الوعي السياسي والثقافي بأهمية الحفاظ عليها لما لها من شأن كبير في توفير الأرضية الخصبة للنهوض بالواقع الديمقراطي وتوسيع قاعدة الحكم .

. . انعدام انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة واحترام حقوق المواطن العراقي وحرياته الاساسيه ، ولاسيما بعد انتشار قيم الديمقراطية في التسامح وسيادة القانون والحوار والرأي وحرية التفكير والمعتقدوالأديان بما يضمن حقوق المواطن العراقي الثقافية والدينية والاجتماعية.

. . يفترض هذا المشهد أيضا تفعيل العمل بالدستور ومعالجة المشاكل الدستورية والخلل في العلاقة بين السلطات المكونة للنظام البرلماني وبالشكل الذي يضمن التوازن من خلال المراقبة والمحاسبة دون سيطرة واحدة على الأخرى وبما يعزز سيادة القانون ويضمن سير العمل ويحقق الاستقرار .

. . نجاح خطط التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها الاقتصادية وأولها التمكن من بناء بنية تحتية مناسبة وقادرة على الاستجابة للواقع الخدمي الكبير للمجتمع العراقي كذلك التقدم الكبير في النمو الاقتصادي والناتج الإجمالي القومي الذي يدفع باتجاه تجاوز الاقتصاد آحادي الجانب والريعي إلى اقتصاد متعدد الجوانب صناعيا وزراعيا وسياحيا .

. .كذلك ومن مظاهر هذا المشهد التقدم الكبير على الصعيد الاجتماعي وذلك بزيادة نسبة التعليم وانخفاض وتلاشي الأمية وانخفاض نسبة الفقر والبطالة والتخلص من الفساد المالي .

. . نجاح المصالحة الوطنية بالكامل وقدرة المجتمع على تجاوز كل التحديات التي تواجه السلم الأهلي والاجتماعي وهذا لا يتم إلا بمقدرة القوى السياسية على التمسك بخيار المصالحة الوطنية للمحافظة على وحدة الوطن والبلاد ومنع اي نوع من الخروقات .

. التطور الكبير في سياسات الحكومة وتجاوزها حالة العجز والقصور السياسي ، نتيجة التفاهم حول ضرورة التقدم بالفعل الديمقراطي الذي يتناسب مع طبيعة المجتمع العراقي .

وبذلك يستطيع المجتمع العراقي من المحافظة على استقراره وتجاوز حالة عدم الاستقرار عبر تحقيق تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية تضمن للشعب العراقي مستقبله الزاهر . وتأسيسا لما تقدم يتضح لنا ان المشهد الأول هو الأقرب للصحة في المدى القريب ، وذلك لكون ما يعانيه المجتمع العراقي من تحديات كبيرة برزت فيها السياسية بشكل يفوق مثيلاتها من التحديات الاقتصادية والاجتماعية لكون الأوضاع والأحداث السياسية هي المحرك الأساسي لبقية التحديات فإذا ما تم تجاوزها فإن ذلك سينعكس بنجاح على تجاوز التحديات الأخرى . واليوم يشهد العراق تحديات سياسية كبيرة تهدد بخطر التقسيم وتفتت وحدته الوطنية وتزايد الأعمال الإرهابية وما كان من أحداث كبيرة يشهدها العراق في مطلع عام م وخصوصا في محافظة الانبار إلا دليل قاطع على عدم الاستقرار السياسي الذي ينعكس

سلبا على الاستقرار المجتمعي خصوصا إذا ما تابعنا نسبة المهجرين أو النازحين من مناطقهم حيث وصلت نسبة النازحين من مدينة الفلوجة والرمادي إلى أكثر من . إلف مواطن ، وهذا يعني ان حالة عدم الاستقرار ستبقى مستحكمة ومستمرة داخل المجتمع العراقي مع استمرارية تعرض المجتمع العراقي إلى المزيد من الأزمات والتحديات نتيجة تشابك المصالح وتعددها واختلافها بين الكتل السياسية من جهة وتزايد المطالب الشعبية من جهة أخرى ، أما على المدى المتوسط فسيشهد المجتمع العراقي قدرا معقولا من الاستقرار وستنكفي حالة عدم الاستقرار بعض الشئ ولاسيما بعد إدراك الكتل السياسية أنها أصبحت بحاجة ماسة وفعلية للمحافظة على الاستقرار المجتمعي والمحافظة على ديمومة العملية السياسية ، كما إن المواطن العراقي نفسه سيشكل عامل ضغط على الإطراف السياسية بضرورة النهوض بواقعه الاجتماعي واستقراره . وهنا ستضعف بواعث عدم الاستقرار شيئا فشيئا وصولا إلى حالة الاستقرار الكامل على المدى البعيد التي تتحدد من . إلى . سنة .

**الخاتمة ولاستنتاجات :**

لقد قادت التحديات والمعوقات الداخلية والخارجية التي تعرض لها المجتمع العراقي إلى تولد حالة عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ، واستمرت تلك التحديات تفعل فعلها السلبي دون الاكتراث بمعاناة الشعب العراقي طيلة عقد من الزمان ، إذ شكل تردي وسوء الأوضاع السياسية والصراعات المستمرة بين الكتل والأحزاب المكونة للعملية السياسية والديمقراطية في العراق وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقر وأمية وانخفاض مستوى الدخل الفردي وتدني مستوى المعيشة عوامل كبيرة في تصدع الاستقرار المجتمعي وتراجعه قياسا إلى المجتمعات الأخرى لدول الجوار الجغرافي ، ولا سيما بعد فشل العملية السياسية نفسها في أيجاد المخارج ولمعالجات الضرورية لتحسين الوضع المجتمعي في العراق وفشلها في تحقيق الأهداف التي وعدت بتحقيقها خاصة هدف التنمية الاقتصادية الذي يقود ويحقق بناء البنية التحتية الجيدة للمجتمع . إن أهم الاستنتاجات التي يمكننا أن نسجلها من خلال هذا البحث هي

 . أصبح من الواجب والضروري مواجهة كل المعوقات التي يتعرض لها المجتمع العراقي عن طريق أعداد المعالجات السياسية أولا وتحقيق الاستقرار السياسي ، فمن غير المتصور أن يعاني العراق من عدم استقرار سياسي وهو يعيش تجربة تحول ديمقراطي لأكثر من عشرة سنوات ، ومن ثم مواجهة المعوقات الاقتصادية والاجتماعية ، فالاقتصاد يعاني من عدم توازن بين قطاعاته المختلفة والاعتماد على تصدير النفط أدى إلى إهمال كبير في القطاعات الأخرى ، وعدم وجود خطط اقتصادية تنموية واضحة ، لذا فلأمن الاقتصادي يتطلب أعداد سياسات لتطوير المؤسسات الاقتصادية المختلفة وتوفير الاستثمارات داخليا وتشجيعها سواء أكانت محلية أم أجنبية بغية توفير فرص العمل فضلا عن محاربة الفساد المالي والإداري وتحسين الأوضاع التعليمية والصحية والبيئية .

 . تقوية المؤسسة الأمنية وإعادة تنظيم وتأهيل الجيش وقوات الشرطة المحلية وفق أسس وطنية ومهنية تحفظ حقوق المواطن العراقي وتصون من كرامته وأمنه وحياته بعيدا عن الأسس الطائفية أو العرقية التي أضرت بالمستوى الأمني للمجتمع العراقي واصبغته بالطابع المتدني والمتراجع ، وتفعيل دورها لحماية مكتسبات العملية السياسية والديمقراطية .

 . مواجهة التدخلات الخارجية بشقيها الإقليمية والدولية غير الجيدة ، لان ما يحصل في العراق من أعمال إرهابية وعنف له أجنداته الخارجية التي دمرت الاستقرار الداخلي للمجتمع العراقي ، إذ لابد من أحترام الشؤون الداخلية للعراق وعدم التدخل إلا فيما تحدده الاتفاقيات الموقعة بين العراق وغيره من الدول في مجالات الاقتصاد أو الصناعة والزراعة وغيرها من المجالات .

التوصيات

من خلال البحث يمكننا ان نقدم التوصيات الآتية

. ضرورة عقد مؤتمر وطني عام وشامل لكل أطياف الشعب العراقي وبرعاية الدولة لمناقشة حالة عدم الاستقر المجتمعي المستمرة في العراق وإيجاد حلول ناجحة ووفق مراحل زمنية مدروسة تحقق للشعب العراقي تطلعاتهم وأمنياتهم بالاستقرار ، وتتولى الحكومة الممثلة للسلطة التنفيذية وبكل مؤسساتها وأجهزتها وبالتعاون مع السلطة التشريعية لعقد هذا المؤتمر والخروج بالنتائج الإيجابية .

. الركون إلى مجموعة من الأساتذة والمتخصصين من العلماء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدراسة كل المشاكل وتشخيصها وإيجاد الحلول لها بأسرع وقت ممكن .

. . تفعيل دور الأعلام الوطني ، ببيان كل المشكلات أمام المواطنين ودفعه إلى حدث الناس على التمسك بالقوانين والنظام العام ، فضلا عن دوره الكبير في محاربة الفساد والجريمة .

المصادر :


*نقلا عن د. رشيد عمارة ياس الزيدي ، أزمةالهوية العراقية في ظل الأحتلال ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، عدد . ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ربيع *.

* . عزو محمد عبد القادر ناجي ، مفهوم عدم الاستقرار السياسي ، صحيفة الحوار المتمدن ، عدد ، في / * / . ، على الموقع ، /debat www.ahewa .o g

. . ابراهيم الغالبي ، عدم الاستقرار السياسي في العراق ، صوت الحرية العراقية ، في / / . على الموقع www.baghdad times.net/ A abic/?sid=times .

s d. صالح لافي المعايطة ، الاستقرار الاستراتيجي في عالم متغير ، الرأي الاردنية في . / / / . على الموقع www.al ai.com/a ticle// . .htm

. عزو محمد عبد القادر ، المصدر السابق .

. جابر نعمة ، الاستقرار السياسي أساس التنمية والتقدم في المجتمع ، صحيفة الوسط البحرينية ، عدد . في ديسمبر / / . على الموقع www.alwasatnews.com

. عزو محمد عبد القادر ، المصدر السابق .

. عبد الملك الحمزي ، مؤشرات عدم الاستقرار السياسي ، على الموقع الالكتروني الآتي .
.www.ckcu.com/vb/showth ead.php?t=A abic

. أبراهيم الغالبي ، مصدر سبق ذكره .

. جابر نعمة ، مصدر سبق ذكره .

c c. أحمد غالب محي الدين ، تحديات التحول الديمقراطي في عراق اليوم ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، عدد . السنة الثانية (ai l / c c ) ( ) .

. أحمد عدنان كاظم ، مأسسة السلطة في العراق بعد عام . المجلة السياسية والدولية ، عدد . ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ( شتاء / ) ).

. حازم عبد الحميد النعيمي ، إشكالية النظام الانتخابي وإنعكاسه على تركيبة النظام السياسي في العراق ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد . ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ( كانون الأول / ) / .

. أحمد غالب محي ، مصدر سبق ذكره .

. حافظ علوان حمادي الدليمي ، ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية ، دراسة لحالة العراق بعد عام . ، مجلة العلوم السياسية ، عدد . . ، جامعة بغداد la . .

. مهدي جابر مهدي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ، مجلة المستقبل العربي ، عدد . ، السنة ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، (تشرين الثاني / نوفمبر / ) ( ) .

. مهدي جابر مهدي ، المصدر نفسه .

. محمد عبد القادر خليل ، جريدة الشرق الأوسط ، في / / ، على الموقع الالكتروني ، www. Acpss.ah amdigital.o g/Review.aspx?se ial=o g

a p. علي عباس مراد ، إشكالية الهوية في العراق الأصول والحلول ، مجلة المستقبل العربي ، عدد o g ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ( g / أغسطس a p ) / .

. حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد عبدالله ، التحولات الديمقرطية في العراق : القيود والفرص ، ط ، دراسات عراقية ، مركز الخليج للأبحاث ، : .

. موسى محمد أل طويرش ، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، عدد . ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ( كانون الأول / ) / .

. منظمة العفو الدولية أجساد محطمة ونفوس معذبة ، تعرض المعتقلين في العراق للمعاملة السيئة والأهمال ، مجلة المستقبل العربي ، عدد )) ( السنة ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ( تموز / يوليو ) e i l ( ) ( ) .

. أحمد عمر الراوي ، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد آحادي الجانب . ضمن كتاب إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، ط ، بيت الحكمة ، بغداد ، i l .

، كاظم حبيب ، الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الراهن في العراق ، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ، على الرابط الآتي ، http://www.Ss caw.o g.

. نبيل عبد الرضا ، الاقتصاد غير الرسمي في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ://: ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ( تشرين الأول / أكتوبر http ) / .

. تقرير وزارة التخطيط العراقية عن نسبة البطالة ، في العراق لعام http، على الموقع الالكتروني ، http://www.shafaaq.com/sh/ /index.phplnews/econmy-news/ -http .htm

. نبيل جعفر عبد الرضا ، البطالة في العراق ... الأسباب والنتائج والمعالجات ، / / ... على موقع العراق تايمز ali aqtimes.com/a /page/a /o /i aq/imes .

p g. هيشم كريم صيوان فساد الطبقة السياسية ، دراسة اقتصادية ، مجلة المستقبل العربي ، عددcom ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ( تموز / يوليو p g) ( .

.أحمد عمر الراوي ، مصدر سبق ذكره . . . . .

، مهدي جابر مهدي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق ، مصدر سبق ذكره . . . .

. حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص . .

s q. موسى محمد أل طويرش ، الوعي السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

. مهدي جابر مهدي ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

s q. رشيد عمارة ياس الزيدي ،أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد . ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ( ربيع / s q ) / .

. المصدر نفسه ، .

. طه حميد حسن العنبكي ، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق ، مجلة المستنصرية ، عدد . ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية . ( كانون الأول / ) .

. نبيل جعفر عبد الرضا وسامي هاشم فالح ، الاقتصاد غير الرسمي في العراق ، مجلة المستقبل العربي ، عدد . ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ، ( تشرين أول / أكتوبر ) / .

i e. علي عودة العقابي ، العراق سجال الانسحاب الأمريكي وإستراتيجية بناء الدولة الجديدة ، المجلة السياسية والدولية ، عدد . ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، شتاء .

. محمد عاكف حيال ، عوامل استقرار العراق بين المحلية والإقليمية ، جريدة البيان على الموقع ، www. Albayan. Ae / opinions/ a ticles/ -/ -/ --.

. عامر هاشم عواد ، رؤية الاحتمالات المستقبلية لنتائج الانتخابات النيابية العراقية لعام ، مجلة المستنصرية ، عدد . ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ( كانون الأول / ) .

. المصدر نفسه ، ص .

. إبراهيم بن إسماعيل كاخيا ، صحيفة الدفاع العربي ، عدد . في / . / على الموقع الالكتروني jounal.com /a ticle. Php?catego gid=&&a ticleDs:// . http://www.a abdefence

c m. خضر عباس عطوان ، نحو إستراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية ، ضمن كتاب إستراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي ، ط ، بيت الحكمة ، بغداد ، Phpc mc m .